نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين

مجموعة العشرين تمضي قدما نحو معالجة الاختلالات العالمية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٦ إبريل ٢٠١١

السيدة كريستين لاغارد، وزيرة مالية فرنسا، ورئيسة مجموعة العشرين، تتحدث في مؤتمر صحفي انعقد بعد اجتماع واشنطن (الصورة: Stephen Jaffe/IMF)

- مجموعة العشرين توافق على مبادئ توجيهية لقياس الاختلالات التي يحتمل أن تؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي
- تهدف إلى الحد من مخاطر الأزمات في الاقتصاد العالمي
- دور معزز للصندوق في تقييم أداء البلدان وفق مبادئ توجيهية

في خطوة أخرى نحو عالم أقل عرضة للأزمات، وافق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في بلدان مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية والأسواق الصاعدة على مجموعة من المبادئ التوجيهية لقياس الاختلالات التي يحتمل أن تؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي.

ويتيح الاتفاق – الذي تم التوصل إليه في واشنطن العاصمة أثناء اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي – أساسا ملموسا تستند إليه بلدان مجموعة العشرين في التقييم المتبادل لسياساتها الاقتصادية، بهدف معالجة الاختلالات الكبيرة في بلدان المجموعة ودعم أهداف النمو فيها. وسوف تستفيد هذه العملية من التحليل المستقل الذي يجريه صندوق النقد الدولي.

وقالت السيدة كريستين لاغارد، رئيسة مجموعة العشرين ووزيرة مالية فرنسا، للصحفيين في مؤتمر صحفي عُقد بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١١ إن "أحد الأهداف الرئيسية لاجتماع اليوم هو التأكد من أننا نستطيع الاتفاق على متابعة العملية والاتفاق على المبادئ التوجيهية الإرشادية، وقد تحقق ذلك."

وتأتي هذه المبادئ التوجيهية كجزء من برنامج عمل أوسع نطاقا وُضع بدافع من التكلفة البشرية والمالية الفادحة للأزمة الاقتصادية العالمية التي أسفرت عن حالة من الركود في جميع أنحاء العالم. ويهدف "إطار النمو القوى والمتوازن على أساس قابل للاستمرار" الذي أطلقته مجموعة العشرين إلى ضمان التعافي الدائم والنمو القوي والقابل للاستمرار على المدى المتوسط.

وفي هذا الصدد، قالت السيدة لاغارد: "إن الاتفاق على المبادئ التوجيهية الإرشادية كان خطوة كبيرة على الطريق نحو وضع السياسات الصحيحة." كذلك أعربت السيدة لاغارد عن تقديرها "للعمل الممتاز الذي يقوم به الصندوق وبنوك التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى."

تقييم موضوعي

يستند الاتفاق الذي تم التوصل إليه بالأمس إلى مجموعة المؤشرات التي دار حولها نقاش واسع والتي يتمثل الغرض منها في قياس الاختلالات في الاقتصاد العالمي والتي سبق الاتفاق عليها في شهر فبراير الماضي خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين في باريس. وتتألف تلك المؤشرات مما يلي:

- الدين العام وعجز المالية العامة؛
- معدّل الادخار الخاص وحجم الدين العام؛
- الرصيد الخارجي الذي يعبر عن الميزان التجاري وتدفقات وتحويلات الدخل الاستثماري الصافي، "مع المراعاة الواجبة لسعر الصرف وسياسات المالية العامة والسياسات النقدية وغيرها من السياسات."

وقد أرست مجموعة العشرين مؤخرا مبادئ توجيهية إرشادية، أو أقامت عملية، تستطيع من خلالها تقييم أداء البلدان مقارنة بكل من هذه المؤشرات، في سياق "عملية التقييم المتبادل" (MAP) بين أعضاء المجموعة وبمساعدة صندوق النقد الدولي.

وأوضحت السيدة لاغارد: "وسوف يجري تقييم كل مؤشر من المؤشرات الثلاثة التي اتفقنا عليها في باريس بالنسبة لكل بلد وفق نموذج اقتصادي وثلاثة نماذج إحصائية." وحسب المبادئ التوجيهية الجديدة التي أرستها مجموعة العشرين، ستجري مقارنة أداء كل بلد مقابل أربع نقاط مرجعية لكل مؤشر بناء على مزيج من المناهج الهيكلية والإحصائية لمراعاة الظروف والعوامل ذات الخصوصية القُطْرية.

وكان الطابع التلقائي والموضوعي لعملية التقييم هو أحد النقاط التي ركز عليها كل من السيدة لاغارد والسيد كريستيان نوابيه، محافظ البنك المركزي الفرنسي. أما الطابع الفني للتقييم فهو لا يدع مجالا كبيرا أمام الأحكام الذاتية أو الآراء المتحيزة.

وقال السيد نوابيه: "عندما ترى أن الاختلافات كبيرة ... فهذا لا يعني أن هذه البلدان تواجه مشكلة عليها تصحيحها. إنما نقول بموضوعية أن هناك تغيرات في حجم العجز أو الدين أو أي [مؤشر] كان – ومن المحتمل أن تكون هناك تفسيرات وجيهة لذلك."

وستخضع كل بلدان مجموعة العشرين للتقييم على أساس هذه المبادئ التوجيهية، إلا أن هذه المبادئ ستطبق بصرامة أكبر على الاقتصادات السبعة الكبرى في مجموعة العشرين.

وأوضحت السيدة لاغارد أن "المبادئ التوجيهية تكاد تشبه الشبكة في طريقة عملها ... والشبكة تكون أضيق قليلا بالنسبة للبلدان التي تعتبر مؤثرة على النظام المالي لأنها تساهم بأكثر من ٥% من إجمالي الناتج المحلي لمجموعة العشرين."

"عملية التقييم المتبادل المعززة"

ويعني التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المبادئ التوجيهية أن مجموعة العشرين أتمت الخطوة الأولى في عملية إطار النمو. وأضافت لاغارد، ومن هنا "سوف نمضي في اتجاه الخطوة الثانية التي ستساعدنا على وضع توصيات فعلية لطرحها على القادة ورؤساء الدول في شهر أكتوبر."

ولا يزال دور الصندوق هو تقديم الدعم الفني لوضع المبادئ التوجيهية الإرشادية وإجراء التحليل الفني اللازم لعملية التقييم المتبادل بهدف تقييم مدى الاتساق بين سياسات بلدان مجموعة العشرين ــ وما إذا كان بإمكانها مجتمعة تحقيق أهداف المجموعة ــ بما في ذلك من خلال السيناريوهات البديلة.

وذكرت السيدة لاغارد أنه مع الانتقال إلى المرحلة الثانية من هذه العملية "سيتولى الصندوق الآن ما يمكن أن أطلق عليه اسم "عملية التقييم المتبادل المعززة"." وسيركز تقييم الصندوق للتقدم المحرز نحو إرساء الاستمرارية الخارجية تركيزا خاصا على البلدان التي يثبت أن بها اختلالات في ضوء المبادئ التوجيهية الإرشادية. وسوف يعمل الصندوق بالتعاون مع منظمات دولية أخرى في تنفيذ هذه المهمة.

وقال السيد نوابيه إن مجموعة العشرين سوف تناقش بعدئذ تحليل الصندوق لهذه الاختلالات، وتصادق على توصياته، وتنظر فيما إذا كانت "السياسات الحالية تعمل بالفعل على تصحيح هذا الوضع أم أنه من المفيد أن نناقش توصيات أخرى على مستوى السياسات." وبعد ذلك سيكون القرار متروكا للقادة ورؤساء الدول.

تقدم على كل الجبهات

أعرب ممثلو فرنسا عن سرورهم لتقدم المجموعة في جهودها من أجل معالجة الاختلالات العالمية. وقال السيد نوابيه: "لقد كانت مرحلة سارة بالنسبة لمجموعة العشرين؛ بناءة للغاية، وعملية للغاية. فقد أحرزنا تقدما في كل بنود جدول الأعمال."

وفيما يتعلق بالنظام النقدي الدولي، ركزت المجموعة على ما يلي: تقلب التدفقات الرأسمالية، وإدارة السيولة، ودور حقوق السحب الخاصة التي يصدرها الصندوق، وتعددية عملات الاحتياطي، ومراكمة الاحتياطيات.

كذلك أشارت مجموعة العشرين إلى بدء التحول عن منهج "ما لا يدرك كله يترك كله" في التعامل مع قيود رأس المال. فالمجموعة تعمل حاليا على وضع "آلية" لتقييم الخيارات المفضلة التي يمكن استخدامها للحد من الآثار السلبية للتدفقات الرأسمالية المفاجئة. وأضاف السيد نوابيه: "لكن العمل الباقي كثير، بمساعدة صندوق النقد الدولي."

وقد طُلِب إلى الصندوق المساهمة أيضا في دراسة التأثير الاقتصادي الكلي لعمل "مجلس الاستقرار المالي" وغيره من الجهات بشأن المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي.

والقضيتان الأخريان اللتان تم طرحهما للنقاش هما خيارات تمويل الإجراءات اللازمة لمواجهة تغير المناخ ــ حيث دعت المجموعة البنك الدولي للعمل مع الصندوق وبنوك التنمية الإقليمية ــ وتأثير ارتفاع أسعار السلع الأولية وتقلبها على التضخم والأوضاع الاجتماعية.